### التقى مدير المنطقة الصحية بمناسبة مباشرتها مهامها

# محافظ الأحمدي: الصحة في مقدمة الأولويات باعتبارها ركيزة تنموية وخدمية رئيسية

- الخالد: المشروعات والتوسعات الجديدة ستمثل إضافة حقيقية للخدمات الصحية بالمحافظة
- الهاجري: افتتاح مركز المنقف الصحي خلال شهر واستحداث وحدة لطفل الأنبوب بمركز الأحمدي

اكد محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد ان دولة الكويت تولي الشأن الصحي أهمية بالغة باعتباره ركيزة تنموية وخدمية رئيسية، مثمنا الجهود الرسمية والاهتمام الرسمي بهذا الجانب في كافة المناطق، الأمر الذي تترجمه الاعتمادات المالية لمواكبة المستجدات على مستوى العالم، والمشروعات التي ترى النور من وقت الى اخر لتمثل اضافة حقيقية للبنية الصحية في البلاد، مستحضرا في هذا الصدد مستشفى جابر الاحمد الذي سيكون علامة بارزة على طريق الخدمات الصحية في وطننا الحبيب الكويت.

وخلال استقباله مدير منطقة الأحمدي الصحية الدكتورة شيخة الهاجري بمناسبة مباشرتها مهامها، أكد المحافظ الاعتزاز بالأسرة الصحية في محافظة الأحمدي سواء بمستشفى العدان او غيرها من المراكز الصحية على امتداد المحافظة مثمنا سعيهم الدائم لبذل اقصى الجهود لخدمة اهالي وقاطني المحافظة، معربا عن ارتياحه للمشروعات الجديدة التي شارف عدد منها على الانتهاء، اضافة الى المشروعات الاخرى التي سترى النور قريبا، معربا عن تمنياته بالتوفيق لمديرة المنطقة الصحية في عملها لتعزيز الخدمات الصحية لمواطني وقاطني محافظة الأحمدي، مرحبا بالتعاون والتنسيق المشترك علي الصعيد المنظور والمتوسط في هذا الصدد.

من جانبها وصفت الدكتورة شيخة الهاجري لقاءها بالمحافظ انه لقاء بالغ الايجابية، حيث تطرق الى عمليات توسعة مستشفى العدان واضافة مبان جديدة للنساء والاطفال والعلاج الطبيعي والتعقيم وبنك الدم، علاوة على دعم المستشفى بثلاثة سيارات مجهزة.

واضافت ان اللقاء تطرق الى مناقشة اهم المشاريع الحالية والمستقبلية للمنطقة معربة عن ارتياحها الى الاحاطة التامة للمحافظة باولويات عمل المنطقة واحتياجاتها ومتابعته الحثيثة وزياراته الدورية التي كان اخرها منذ اسبوعين للوقوف على المستجدات في مشروع بنك الدم، اضافة الى مناقشة الافتتاح المرتقب لمركز المنقف الصحي المتوقع ان يتم خلال شهر بعد استكمال اعمال التجديد واعادة التجهيز والذي كان يمثل هاجسا للمواطنين والمقيمين بالمنطقة في ظل معاناتهم واضطرارهم لمراجعة مراكز صحية عديدة خلال فترة الاغلاق.

واوضحت الهاجري ان اللقاء تناول استحداث خدمات صحية جديدة في مركز الأحمدي الصحي وافتتاح عيادات للسمع والنطق، كاشفة عن افتتاح وحدة جديدة لطفل الانبوب بالمركز.

واشارت الهاجري الى انه تم استعراض اهم المعوقات التي تعترض منطقة الأحمدي الصحية ومنها افتقار مستشفى العدان الى المداخل والمخارج المناسبة لسيارات الاسعاف ومعاناة المراجعين بسبب الازدحام المروري، معربة عن شكرها وتقديرها لمبادرة محافظ الأحمدي بمخاطبة الجهات المعنية للتعجيل بانجاز مداخل ومخارج جديدة للمستشفى واحداث انفراجة في هذا الشأن مما يلبي حاجة ملحة للمستشفى ومراجعيها، مشيرة الى بحث التعاون والتنسيق المشترك بين منطقة الأحمدي الصحية والمحافظة، فيما يخص الاحتفالات بالاعياد الوطنية 2017 ومشاركة المنطقة الى جانب المؤسسات الرسمية والاهلية الاخرى العاملة في نطاق المحافظة على نحو فعال في هذه الاحتفالات.

الشيخ فواز الخالد خلال لقائه الدكتورة الهاجري

### اتحاد المكاتب الهندسية يدرس 5 لوائح لتطوير مزاولة المهنة الهندسية

# السلمان: تدريب مهندسي المكاتب لإطلاق عمليات إصدار الرخص إلكترونيا بالتعاون مع البلدية

دعا اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية المكاتب المسجلة في الاتحاد الى تسجيل مهندسيها للاشتراك في البرنامج التدريبي لنظام الربط الآلي الذي أطلقته بلدية الكويت في إطار تحديث عملية الميكنة التي بدأتها البلدية لاصدار رخص البناء والمعاملات الخاصة بها.

وجاء ذلك في ختام اللقاء الشهري الثاني الذي عقده الاتحاد بمقره بجمعية المهندسين الكويتية مساء أمس الأول وبحضور نحو 20 من أصحاب المكاتب الهندسية الأعضاء أو من يمثلونهم، كما حضره رئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان ونائب الرئيس المهندس مازن الصانع وأمين الصندوق المهندس جابر أبو الحسن وأمينة السر المهندسة فتوح العصفور وأعضاء مجلس الادارة نزار العنجري والمهندس سعدون العيسى.

وذكر رئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان أن مجلس ادارة الاتحاد يعكف حاليا على دراسة وتطوير 5 لوائح بالتعاون مع بلدية الكويت تتمثل في نظام بناء ناطحات السحاب، لائحة البناء الاستثماري، والتجاري، والصناعي، موضحا أن هذه اللوائح ستكون بمثابة كودات يتم اعتمادها مع مزاولة المهنة الهندسية وبلدية الكويت.

وأكد السلمان أن هذه اللوائح ستضمن حقوق المكاتب الهندسية والملاك وتحدد المسؤوليات على كل جانب، مشيرا الى الانتهاء من مقترح تعهد الاشراف على تنفيذ بناء بالكامل ومقترح تعهد الاشراف على تنفيذ الهدم، وتعهد الاشراف على عمليات الحفر وتجهيز الموقع، ومقترح تعهد الاشراف على تنفيذ بناء جديد، لافتا الى دعم كبير تلقاه عملية تحديث هذه اللوائح واعتمادها من قبل معالي وزير البلدية ومديرها العام المهندس أحمد المنفوحي.

وأشار السلمان الى المسؤولية الكبيرة التي تقع على المكاتب الهندسية في عمليات انجاز الرخص اليكترونيا والتي أطلقتها البلدية، لافتا الى أن الأرشفة الاليكترونية ستحقق الشفافية وتقضي على مشكلة ضياع الملفات وستجعل المكاتب والجهات المعنية في البلدية مطلعة بشكل مباشر على سير عملية انجاز الرخص وتحدد مسؤولية كل طرف.

ودعا السلمان الأعضاء أيضا إلى الاسراع بتقديم ملاحظاتهم حول نظام تصنيف المكاتب الهندسي الآلي والذي أطلقته وزارة التخطيط ولجنة تصنيف واختيار البيوت الاستشارية بشكل تجريبي، لافتا الى التصنيف الإليكتروني سيحقق الشفافية المطلوبة ويجعل المكتب الهندسي مطلعا على متطلبات التصنيف وتلبيتها وتحديد مستوى هذا التصنيف، ووجه الشكر لمعالي وزير الشؤون الاقتصادية والتخطيط ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح على دعمها تطوير العمل واهتمامها بالارتقاء بالعمل وتحقيق الربط الالكتروني.

وحول تطور عمليات الربط الآلي في وزارة الكهرباء والماء، أوضح السلمان أن الاتحاد مع الوزارة قطع شوطا كبيرا حيث يتم اعتماد مهندسي الكهرباء والتكييف وأن الاتحاد يتواصل مع الوزراة لاتمام تعميم الربط الآلي، مؤكدا أنه وعند مغادرة أي مهندس معتمد مكان عمله يلغى ترخيصه الكترونيا وعليه تقديم اعتماد جديد في وزارة الكهرباء والماء لمنحه ترخيصا له في مطان عمله الجديد، وأن هذا الاجراء سيحد من عملية المتاجرة من الرخص التي تمنح لمهندسي الكهرباء والتكييف وتحمي حقوق كل مكتب هندسي.

وناقش الحضور خلال الاجتماع المقترح المقدم من مكتب استشارات الجزيرة بخصوص تسهيل اجراءات استلام وتسليم ودراسة معاملات الاطفاء وتقليص الوقت اللازم لاصدار الموافقات، والتي تهدف تسهيل آلية الطلبات وانجازها بالسرعة الممكنة بالتعاون مع إدارة الوقاية في الادارة العامة للاطفاء، حيث اتفق على تضمين هذا المقترح والمقترحات التي قدمها الأعضاء عليه من خلال الاتحاد الى الادارة العامة للاطفاء.

السلمان متحدثا خلال اللقاء

### لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للأسر المستحقة وتوفير العيش الكريم لها

# فاطمة الرشيدي: بيت الزكاة ساعد 33180 أسرة بـ 27.023 مليون دينار طيلة العام الماضي

يستمر بيت الزكاة في تنفيذ مشروع المساعدات الاجتماعية وهو أقدم مشاريع بيت الزكاة الحيوية المرتبطة بإنشائه، لدعم الأسر المستحقة والمتعففة داخل الكويت ماليا، لكي تلبي احتياجاتها لحياة كريمة لتحقيق أهداف استراتيجية البيت وهي «الزكاة غاية لمجتمع آمن».

وبهذه المناسبة قالت مديرة إدارة الخدمة الاجتماعية في بيت الزكاة فاطمة الرشيدي إن استراتيجية البيت الجديدة (2016/2017-2020/2021) تهدف إلى تعزيز الاستفادة من خدمات الزكاة والتبرعات لكافة المتعاملين بما يعزز شبكة الأمان الاجتماعي، وتطبيق النظم التكنولوجية المعاصرة وضمان التوزيع المالي الفعال لدعم أهداف البيت الذي حرص على المساهمة في تحقيق الأمن الاجتماعي للوطن وتوفير سبل العيش الكريم للمجتمع، من خلال تقديم المساعدات المختلفة؛ بهدف رعاية الأسر المستحقة والمتعففة والتي تعاني من عدم توفر الدخل المالي المناسب لديها.

وأضافت أن البيت استحدث العديد من الخدمات الجديدة مثل توفير خدمة التقديم للحالات الدائمة عن طريق الموقع الالكتروني للبيت (اون لاين) للتسهيل عليهم، وجاري تطبيق المشروع لجميع الحالات والمساعدات والقروض عن طريق الموقع الالكتروني، وتوفير أجهزة الاستفسار الذاتي بصالات الاستقبال بجميع الفروع لتمكين المراجعين من الاستفسار بأنفسهم آليا، وتوفير مكاتب لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة لتقديم خدمة متميزة لتلك الفئة، واستحداث نظام الواتساب لاستكمال المستندات الناقصة للمراجعين.

واكدت الرشيدي أن إجمالي المساعدات المالية التي قدمها البيت خلال العام الماضي (2016) بلغت (27،023،500 د.ك – سبعة وعشرين مليونا وثلاثة وعشرين ألفا وخمسمائة دينار) استفادت منها (33180) أسرة مستحقة ومتعففة، شملت مساعدات مقطوعة لـ (28901) أسرة بمبلغ (17،438،050 د.ك – سبعة عشر مليونا وأربعمائة وثمانية وثلاثين ألفا وخمسين دينارا) مقابل مساعدات شهرية لـ (2464) أسرة بمبلغ (4،470،250 د.ك – أربعة ملايين وأربعمائة وسبعين ألفا ومائتين وخمسين دينارا)، وقرض حسن لـ (1816) أسرة بمبلغ (5،115،200 د.ك – خمسة ملايين ومائة وخمسة عشر ألفا ومائتي دينار) وأضافت الرشيدي إلي أن البيت قام إلى جانب المساعدات المالية السابقة، بدفع نفقات الضمان الصحي ل(330) فردا من المقيمين بصورة غير قانونية وذلك مراعاة لظروفهم وتحمل بعض النفقات المعيشية عنهم بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وأكدت الرشيدي أن الحالات المستفيدة من المساعدات المالية التي يقدمها بيت الزكاة تشمل جميع الفئات، وهي (كبار السن – ذوو الدخول الضعيفة – الغارمون – المنكوبون ماليًا – الأرامل – أسر المفقودين – الأيتام – العاطلون عن العمل – المطلقات – مساعدات الترميم – المرضى – ابن السبيل)، وكذلك جميع أنواع القرض الحسن، وهي (قروض المنكوبون ماليًا «حريق» – قروض تسديد الدين – قروض الترميم– قروض الطلبة الدارسين بالخارج – قروض العلاج خارج دولة الكويت) وذلك كله حسب الشروط المعتمدة والموضوعة من مجلس إدارة البيت واللجنة الرئيسية للتوزيع المحلي والمفوضة من قبل مجلس الإدارة، للنظر في الحالات المعروضة ومدى استحقاقها للمساعدة بأنواعها المختلفة.

وبيَّنت الرشيدي ان البيت يقوم باستقبال الحالات الإنسانية المقدمة لطلبات المساعدة المالية وكذلك طلبات القروض الحسنة ويبحث هذه الطلبات ويتخذ بشأنها القرار المناسب بناء على لجان متخصصة في فحص وتدقيق هذه الطلبات للتأكد من استحقاقها الفعلي، وبعد التأكد من استيفائها كافة الشروط يقوم البيت بالموافقة على تقديم الدعم المادي المناسب لهم.

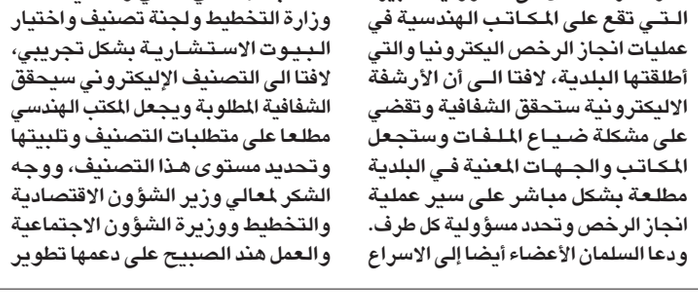
بيت الزكاة

# «الدستورية» تؤجل نظر الطعون الانتخابية للدائرة الرابعة إلى 13 فبراير للاطلاع

أجلت المحكمة الدستورية أمس الثلاثاء الطعون الانتخابية الخاصة بالدائرة الرابعة إلى جلسة 13 فبراير المقبل كطلب الحاضرين للاطلاع والرد. وكانت المحكمة عقدت اولى جلساتها الخاصة في الطعون الانتخابية في الدائرة الانتخابية الرابعة في 26 ديسمبر الماضي وأجلت الجلسة إلى اليوم لانتداب مستشارين أثنين من المحكمة إلى مجلس الامة للاطلاع على بعض محاضر اللجان الانتخابية في الدائرة.

وقررت المحكمة الدستورية في تلك الجلسة انتداب مستشارين من المحكمة للانتقال إلى مجلس الامة لفتح صناديق الانتخاب واستخراج محاضر الفرز للجان 41 أصلية و42 و43 و44 فرعية و128 أصلية في الدائرة الرابعة.

وكانت المحكمة الدستورية أعلنت في الرابع من يناير الجاري عن عرض الكشوف الواردة من وزارة الداخلية بشأن انتخابات مجلس الأمة 2016 ومحاضر الفرز ومحاضر الفرز التجميعي الواردة من مجلس الأمة إعتبارا من الخامس من الشهر الجاري ولمدة أسبوعين للطاعنين.

وكانت انتخابات مجلس الامة قد جرت في ال26 من نوفمبر الماضي وأسفرت عن فوز 50 عضوا يمثلون الدوائر الانتخابية الخمس بواقع عشرة نواب لكل دائرة انتخابية.

# «الدراسات القضائية»: قانون التجارة يساير في أحكامه أهم الاتجاهات العلمية

قال نائب مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية للاتصالات والعلاقات والبحوث المستشار عويد ساري الثويمر أن المشرع الكويتي أصدر القانون رقم (68) لسنة 1980 ليساير في احكامه أهم الاتجاهات العلمية الحديثة ولاحدث التشريعات العربية.

وجاء ذلك في كلمة للمستشار الثويمر الذي يشغل ايضا منصب وكيل محكمة الاستئناف أمس الثلاثاء خلال ورشة عمل عقدت تحت شعار (تخصص المحاكم وأتمتة المحاكم) نظمها المعهد بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة التجارة الأمريكية لمدة ثلاثة ايام وبمشاركة عدد من رجال القضاء في البلاد والدول العربية.

وذكر المستشار الثويمر أن الكويت ومنذ نشأتها تعيش على التجارة التي كانت مصدر الرزق وعند استقلالها عام 1961 أصدرت قانون التجارة رقم (2/1961) ليكون أول قانون ينظم المعاملات التجارية حيث قطعت التجارة شوطا ملحوظا وظهرت ألوان جديدة من النشاط التجاري لم تكن مألوفة انذاك. وأوضح أن المشرع الكويتي رأى أن أحكام القانون القائم في وقته قاصرا في بعض جوانبه عن ملاحقة هذا التطور ومواجهة أساليب التجارة ومن أجل ذلك أصدر المشرع الكويتي القانون رقم 68 لسنة 1980 لتواكب في احكامه اهم الاتجاهات العلمية الحديثة ومسايرا للأحدث التشريعات العربية.

وأضاف ان الكويت في محاكمها احدث التشريعات العربية وهناك دوائر متخصصة في المنازعات التجارية وقضاة متخصصين في الاستئناف والتمييز. وفيما يتعلق بالتعاون القائم بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووزارة التجارة الأمريكية قال الثويمر إن هذا التعاون ينطلق من إيمان المعهد الراسخ بأنه لا يمكن ضمان إقتصاد قوي ومستدام من دون توفير إطار تنظيمي وتشريعي مثبت يكفل حقوق جميع الأطراف في العملية الاقتصادية.

وذكر أن هذا التعاون للاستفادة من خبرات البرنامج الأمريكي بوصفه من أفضل التجارب العالمية في مجال التشريعات التجارية من أجل تطوير الممارسات القانونية المطبقة في الدولة خصوصا في مجال إعادة الهيكلة المالية والإفلاس مع مراعاة الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

وقال إن البرنامج التدريبي يحفز المتدربين من أعضاء السلطة القضائية على مواكبة المستجدات الحاصلة في البيئة المحلية والدولية ويعزز الإطار التنظيمي للدولة في الإيفاء بالتزاماتها مع شركائها التجاريين في العالم لاسيما في إطار اتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من الإتفاقيات.

### تحت رعاية مدير جامعة الكويت

# كلية الطب تنظم المؤتمر الأول للطب الشرعي والعلوم الجنائية نهاية الشهر الجاري

تحت رعاية مدير جامعة الكويت الأستاذ الدكتور حسين الأنصاري تنظم كلية الطب المؤتمر الأول للطب الشرعي والعلوم الجنائية بعنوان « نحو تحسين التعليم الشرعي والممارسة في منطقة الشرق الأوسط»، وذلك خلال الفترة من 28 – 31 يناير الجاري، وسيكون حفل الافتتاح في تمام الساعة 10 من صباح يوم الأحد الموافق 29 يناير، في فندق هوليداي ان – السالمية – قاعة الدانة.

وأعلن الأستاذ المشارك من قسم الأمراض السريرية في كلية الطب بجامعة الكويت الدكتور محمد الفوال أن هذا المؤتمر يعد الملتقى العلمي الأول في الكويت لهذا التخصص المهم الذي يعنى باستخدام المعلومات والمهارات الطبية في حل القضايا والمسائل القانونية مبينا أن الأعمال الطبية الشرعية لا تقتصر على فحص حالات الوفاة وتشخيصها بين وفيات طبيعية أو غير طبيعية، وإنما تتضمن أيضا الحالات الجنائية والحوادث والانتحار واثبات النسب والتعرف على هويات الأحياء والموتى باستخدام تقنيات الحمض النووي DNA. وبين د. الفوال أن الجلسات العلمية الرئيسية ستتضمن محاضرات من قبل المتحدثين المرموقين من قيادة منظمات الطب الشرعي في جميع أنحاء العالم، حيث نجحت اللجنة المنظمة بالتعاون مع الاتحاد العربي للطب الشرعي وعلم السموم AUFT باستضافة منظمات الطب الشرعي الدولية المرموقة مثل: الأكاديمية الدولية للطب الشرعي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، المجلس الأوربي للطب الشرعي ECLM، الرابطة الدولية للعلوم الشرعية IAFS، وسيتخلل المؤتمر عقد ورشتي عمل.


## اعلان تصفية

يعلن

حازم عصمت العاجز

بصفته المصفي للشركة

الخماسية لإدارة المشاريع ذ.م.م

عن البدء بإجراءات تصفية الشركة وبناءً عليه، يدعو السادة المدينين والدائنين لمراجعته مع المستندات الثبوتية المؤيدة خلال أوقات الدوام على العنوان التالي:

مكتب جرانت ثورنتون - القطامي والعيبان وشركاهم

شارع فهد السالم

بناية السوق الكبير - برج A - الدور التاسع

هاتف: 22443900/9

أوقات الدوام

من الأحد إلى الخميس

من الساعة 9:00 صباحاً إلى 3:00 بعد الظهر

وذلك خلال مدة (30) يوم من تاريخ نشر هذا الإعلان، ولن تقبل أية مراجعة بعد انتهاء المدة المحددة.

المصفي